

## الفن والعولمة

يعتبر الفن جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الشعوب وهو من جهة أخرى مرتبط بالوسائل الحديثة للإعلام والاقتصاد باعتبار ما يستعمله من ملابس ومسارح بالنسبة للفن المسرحي وأدوات بالنسبة للفن التشكيلي وآلات وتجهيزات بالنسبة للموسيقى ووسائل طباعة ونشر وتسجيل ودعاية ومبيعات ومنح حقوق التأليف وقاعات وأجهزة تصوير وبث تكنولوجيا بالنسبة لجميع ما تقدم من فنون .

والعولمة مصطلح حديث النشأة والعهد لكنه تمكن على الرغم من ذلك من غزو أكثر من خطاب واختراق أكثر من ممارسة .

فعلى مستوى الخطاب الاقتصادي ، أسس المصطلح ، من بين ما أسس له لما اعتيد على تسميته بالعولمة الاقتصادية بينما أسس بالنسبة لخبراء التكنولوجيا لما سمي بالعولمة التكنولوجية في الوقت الذي تبناه "أهل الثقافة" فيما أسموه بالعولمة الثقافية، أو رجال الأعمال فيما اصطاحوا على نعتة بعولمة المال والأعمال ورأس المال .

على مستوى الممارسة وظف المصطلح من بين ما وظف فيه لتبرير وبالتالي تمرير برامج مخططات لم ينجح الخطاب السائد إلا جزئياً في تبريرها وتمريرها منه هنا فإننا نجد في تفسير طبيعة الأزمة بظاهرة العولمة وينادي بضرورة مسايرتها أو على الأقل تكيف معها ونجد من يرى فيها إحدى فرص الخلاص نظراً لما توفره من حوافز ولما يمنحه تبنيتها من امتيازات ما نعييه على الخطاب السائد في العالم الثالث حول العولمة (وخصوصاً الخطاب الأكاديمي منه) عدم تحديده للمفهوم، وتركيزه الجلي على أبعاده وتجلياته .

فتأتي الإسقاطات إما مؤدلجة ، أو عديمة الموضوعية أو مجانية للسياق العام وهو ما يفرغها في كل الأحوال من طابعها العلمي وفرضية تجددتها .

لم يكن الجدل دائرا حول الاعتراف بوجود هذه العلاقات او عدم وجودها بقدر ما تأتى من المجادلة التي دارت حول طبيعتها ومدى عدالة معادلة تبادل فائض القيمة الناتج عنها وفي داخلها لا سيما مع ظهور نمط الإنتاج والتوزيع والتبادل الرأس مالي ... وهو النمط الذي ساد وهيمن على العلاقات الدولية بلا منازع، وأبان عن مناعة كبرى وتبادل السلع والخدمات بين الدول.

ظاهرتين سابقتين عليها تاريخ وطبيعة، وهما ظاهرتا التدويل Internationalisation وتعدد

الجنسيات Multinationalisation

يحدد "ريكاردو بتريل" ظاهرة العولمة Mondialisation في كونها " مجموعة المراحل التي

تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات ":

من أجل أسواق عالمية منظمة، أو في طريقها إلى التنظيم، وفق مقاييس ومعايير عالمية أي مصالح الشركات القوية ومع العولمة لم يعد لعملية والتطوير RD أن تدار على المستوى القطري بل على المستوى العالمي ويتمثل ذلك في نقل العملية إلى أكثر من جهة من جهات العالم، ناهيك عن الاستفادة من منجزات أقطار أخرى لو كان لنا أن ننقب في المحددات الكامنة وراء بروز ظاهرة العولمة وتكريسها التدريجي لواقع حال قائم لكن علينا أن نقف بداية عن مستويين :

المستوى الأول ويتعلق بالعوامل المرتبطة جوهريا بالطلب ومعنى ذلك أن الطلب لم يعد محصورا في الزمان والمكان بقدر ما بدأ يخضع هو الآخر لظاهرة العولمة فالأسواق كما يقول بتريل "تتعولم" بدورها بمعنى أنها تتسم بميزات متشابهة كيفما كان البلد ولكن تدويل الأسواق لايعني توحدي الطلب، خاصة وأن عدم الاستقرار النقدي والمالي وكذلك الحواجز الجمركية يحولان دون الحديث "ان سوق عالمي موحد" وبعبارة أخرى ، إن عولمة الأسواق إنما تتم على المدى الطويل وفق مجموعة من التوجيهات أهمها الميل النسبي بالاتجاه توحيد الطلب،

والعلاقة المتزايدة بين بيع السلعة وتوفير الخدمة، وكذلك الأهمية القصوى للمعايير والمقاييس .  
أن نتحدث عن عولمة الإقتصادات الوطنية (المتقدمة منها على وجه التحديد) أمر، وأن نتحدث  
عن عولمة قطاعات محددة من هذه الإقتصادات أمر ثان .

والمقصود هو أن ربط تطور تكنولوجيا لم تسلم هي نفسها من ظاهرة العولمة كما لم  
تسلم من قبل، وإن بمستويات أخف من ظاهرتي التدويل وتعدد الجنسيات ومن الثابت إذن على  
الأقل من الناحية الكرونولوجية للتابع الأحداث أن مرحلة عولمة الإقتصادات والمؤسسات  
الإنتاجية قد تزامنت ومرحلة عولمة الإعلام والإتصال .

يقول "ريكاردو بتريليا في هذا السياق : إن "عولمة رأس المال قد سرّعت من وتيرة الإستثمارات  
والقطاع الإنتاجي بموازاة وتداخل التيارات التجارية عبر الجهات العالمية الكبرى وقد مكن هذا  
التداخل بدوره عبر التنمية الخارجية من تحفيز عولمة الإستراتيجيات والأسواق : إستثمارات  
مباشرة في الخارج نقل الصناعات، تحالفات ، امتصاصات ، اندماجات ... إلخ وهكذا، فكل  
مجموعة صناعية ومالية مهمة تتبع إستراتيجية في كل جهات العالم وخصوصا في أمريكا  
الشمالية وأوروبا الغربية وشرق وجنوب شرقي آسيا في 90 بالمائة من الـ 37000 شركة متعددة  
الجنسيات و 206000 فرع خارجي التابع لها هي ملك هذا العالم الأول والمائة القوية منها  
تمارس نفوذا ضخما داخل دولها وخارجها .

من الطبيعي إذن أن نشاطر "ريكاردو بتريليا " الرأي بأن الغزارة الجدد (وهم صانعو  
العولمة دون منازع ) هم أشخاص معنويون (أو عاديون حتى ) ذوو قدرات مالية هائلة يتصرفون  
بفضلها في تخصيص وتوزيع الموارد العالمية ويحددون القيم والرهنات والاولويات، و"يفبركون"  
على مزاجهم قواعد اللعبة على المستوى العالمي : أسياد العالم همومهم تتمثل في إسعاد بضع  
مئات من الأشخاص، رؤساء وأعضاء لجان تسيير لمؤسسات قليلة العدد تعمل في ميادين  
الألكترونيات

والمعلوماتية والاتصالات والبرامج والميدان السمعي - البصري والصحافة والنشر والتوزيع ريعهم  
متمركز في أوروبا ومثله في آسيا والباقي في أمريكا ..."

وعلى ضوء التحالفات الإستراتيجية التي يبرمونها فيما بينهم والإندغامات التي يخضعون لها فإن عشر شبكات عالمية متداخلة وضخمة فقط هي التي تسيطر الاقتصاد وترسم معالمه المستقبلية فقليلة اليوم هي الشركات التي تستطيع وحدها فرض منطقتها وسلطانها على السوق العالمية وبالتالي فمفهوم "القطب" ذاته لم يعد ذلك المدلول الخطير، إذ انصرف الناس عند لصالح مصطلح "شبكات التحالفات" المتعددة الأقطاب .

هذه العولمة التي صنعتها وكرستها وسايرتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من بين عوامل أخرى لم تسحب السجادة من تحت أقدام مفاهيم القومية (بمعناها القطرية والسوق الوطني والحدود الجغرافية فحسب بل سحبها أيضا من تحت أقدام الدولة (أو الدولة / الأمة) بتشريعاتها ومعاييرها ونظم تسييرها فتحوّلت الدولة إلى مجرد متفرج على قرارات تتخذ داخلها من طرف شبكات المال والأعمال العالمية النشطة، فأرغمت بذلك من دورها كفاعل رئيسي في عملية تحديد السياسة الاقتصادية وحتى من سلطتها الجبائية على الموارد "العابرة لكيانها الجغرافي". وقد زادت من تعميق أزمة الدولة سياسات الخوصصة واللائقتين Dérégulation ومناهضة التشريعات التي من شأنها ان تحول دون التنقل الحر للموارد ودون "احترام" "المبادئ" "المقدسة" للبيراليه الجديدة !

هذه العولمة خلقت إذن "مجتمع شبكات عالمية"، "قرية كوكبية" كما تتبأ بذلك "ماك لوهان" إذ لا يعدو الأمر "نقلا للسلطات القطرية لا لصالح مؤسسات قطرية وإنما لقوى خاصة ذات مصالح عالمية آنية ستدخل لا محالة في صراع مع ضروريات تنمية مستدامة موزعة توزيعا عادلا، مقررة ديمقراطيا ومقبولة إيكولوجيا..."

فعوض أن تخلق قرية كوكبية "تعمل الشركات العملاقة على نسج شبكات للإنتاج والاستهلاك والترويج المالي لا يستفيد منها إلا أقلية من سكان المعمورة في حين تهمش الأغلبية وتقصى وقد تتضررت من هذه الشبكات..."

منذ بداية السبعينات من القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الباردة، خضع النظام العالمي لعملية تسريع كبرى لم يشهد التاريخ مثيلا لها من قبل تمثلت أساسا في انفجار تكنولوجي كبير في ميدان الإعلام والاتصال ارتفعت بموجبه قوة جمع المعلوما وتخزينها واستغلالها ونقلها

الى مستويات غير مسبوقه في تاريخ الإنسانيه من قبل انبعثت في خضمها ظواهر جديدة لعل  
أوسعها انتشارا وأكثرها "جماهيرية" ظاهرة العولمة .

العولمة هي بكل المقاييس إفرار لمعطين ما انفكا منذ ثمانينات القرن العشرين يتكرسان  
ويتقويان :

**المعطي الأول**، ويتمثل في النمو المتسارع لسوق رأس المال والخدمات المالية غير  
الخاضع لسلطة ورقابة الدولة إذ تنتقل مئات مليارات الدولارات عبر التدفقات المالية من مكان  
لآخر لمجرد تغييرات طفيفة في نسب الفائدة ودونما أن يكون للدول الوطنية سلطان يذكر على  
حلها أو ترحالها .

**المعطي الثاني** ، ويتجلى في عولمة رأس المال نفسه التي أسرعت بدورها من وتيرة تدويل  
الإستثمارات والأنظمة الإنتاجية بالتالي التيارات التجارية بين أقطاب الإقتصاد العالمي، وهو ما  
أدى إلى عولمة لا المؤسسات فحسب بل والإستراتيجيات والسياسات والأسواق أيضا.  
يقول "مارك فيرو" أن العصر الحاضر إنما هو نتاج أربع عولمات ساهمت كل منها  
على حدة في مؤسسة ما يمكن تسميته بعقيدة التوحيد أو إيدولوجية التطابق" وهي : عولمة  
الإقتصاد وقد بدأت تظهر خلال القرن السادس عشر وهي ظاهرة ما فتئت تتسارع وتتطور  
ففي الوقت الذي بدأت فيه الإقتصادات تتميز (في الصين والغرب والإسلامي ... الخ) بوحدتها،  
برزت للوجود ظواهر مثل ارتفاع وانخفاض الأسعار، تطور التقنيات تزايد الضغوط الخارجية ...  
إلخ، أفقدت المواطن معاييرها الثابتة الكامنة في الملك وهذه الفترة أرخت لما يسميه "مارك فيرو"  
بفترة ضياع المعايير .

ثم جاءت، بعد ذلك مرحلة العولمة البيروقراطية، وقد تزامنت مع الثورة الفرنسية وظهر بذور  
العهد التكنولوجي والسلطة المركزية ونجم عن امتيازات النخب الجديد فيها (عسكريون، رجال دين

...الخ) اتساع الهوية بين المركز والأطراف، وأدت إلى "رفض كل من هم خارج النظام من مهمشين وضحايا .

ولنعترف أيضا بأن الهدف في هذا المقام إنما يكمن في مقارنة الأشكال الثقافية ليس تجريديا، بل على ضوء الظفرة التكنولوجية الكبرى التي شهدتها وسائل الإعلام والاتصال، ولا تزال تشهدها منذ أكثر من عقدين من الزمن بمعنى التساؤل عن طبيعة العلاقة التي ربطت وتربط دائما تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالمسألة الثقافية .

وقد روح الخطاب السائد بهذا الخصوص لظاهرتين أساسيتين أثنتين : الظهارة الأولى وتتجلى في وحدة ثقافة عالمية موحدة ومهيمنة تتعامل بها وفي إطارها جل دول العالم الثالث في ظل العولمة وأنه لا مجال على هذا الأساس للحدوث عن ثقافات وطنية أو عن خصوصيات ثقافية وهويات فنية تميز الشعوب التي تعز بتراثها وتعمل على تنميته بإنتاج جديد مبني على خصائصها الموروثة والتي تتماشى وتقالدها الدينية .

الظهارة الثانية تتمثل في ما دار ويدور حلة أطروحة الغزو والإختراق اللذين تتعرض لهما "الثقافات المتدنية" ، ويعنى بها ثقافات دول العالم الثالث وإلى حد ما ثقافات بعض الدول المتقدمة.

إذا كان البحث الأكاديمي المهتم بالعلاقات الثقافية قد ركز منذ فترة الستينات من القرن العشرين، على الضيم الكبير الذي نتج عن استراتيجيات " الدول والأمم " وكبريات المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما والشركات المتعددة الجنسيات، فإن هذا البحث قد تحول في الوقت الراهن إلى دراسة مجموعة التوترات الناجمة عن العلاقة بين ما هو خوصصي وما هو عالمي أي بين التيار المنادي التعدد الثقافي والتيار المتبني للعولمة الثقافة تحت مسوغ العالمية.

لما كانت الثقافة هي مجموع السمات الخصوصية، الروحانية والمادية والفكرية والشعورية التي تميز مجتمعا أو مجموعة اجتماعية إن طرح عالمية الثقافة، أو الثقافة العالمية لا ينفيا ولا يجادل في وجودها بقدر ما يتطلع إلى توسيع فضاءها (فضاء الثقافة ) ليشمل لا المجتمع القطري

فحسب بل والمجتمع العالمي لكل باعتبار الثقافة "سلعة كباقي السلع الأخرى" ويحكم تناسق حاجات المستهلكين تحت ضغط التكنولوجيا الجديدة ووسائل الإعلام ومعايير السلع . وهذا ما نراه من المس لكرامة الشعوب وأدائها وفنونها وثقافتها ودينها وأخلاقها السامية العريقة ببرامج تلفزيونية هابطة المستوى الفني والأدبي والأخلاقي لتعويدهم على قبول الإهانات وقبل مد أعناقهم للمستثمر الغاصب ليسهل إبتلاعهم وفي ذلك يقول المتنبي :

من يهن يسهل الهوان عليه      مالي جرح يميت إبلام  
لذلك علينا أن نستعمل الحزم لكي نرفض ما يمس أعراضنا وديننا .

وقد جاء في القرآن الكريم في سورة النساء الآية 140 " وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستنهزأ بها فلا تقعد معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ، إنكم إذا مثلهم".

فالقرآن الكريم هو أبرز ظاهرة لديننا الحنيف .

وذلك بإرجاع الرقابة على ما يبث "أديبيا وفنيا وأخلاقيا" وبالخصوص أن نوجه أبنائنا إلى إدراك الطرق الصحيحة للسير فيها ونعقهم مما يؤثر من برامج الفضائيات التجارية التي تسمح بكل شيء يربح المال .

وكذلك ما ينشر بمجلات تبره بما فيها من صور ، وينطبق ليها ما قاله الشاعر :

إذا كان يوسف في الجمال دعاكم      فأبوه للأشواق فيه دعاني  
أو كان إخوته تولو بيعه      فأنا الذي برضاي بعت فؤادي

وهكذا تصل بنا المهانة إلى شراء المبيدات التي صنعت لهلاكنا بإرادتنا التي أصبحت موجهة لما يحبه أصحاب الأموال .

فالفقعة مخسورة في العلوم والآداب والفنون فكيفما كان مستوى الكتاب والديوان لا يتجاوز سحبه الثلاثة آلاف نسخة فمهما كان مستوى الأغنية أو القطعة الموسيقية، فسحب التسجيل لا يمكن أن يتجاوز الألف نسخة .

ونصيب المؤلف والملحن من دخل مبيعات ذلك الإنتاج يعتبر ضئيلا جدا ولا يشجع على العمل الفني ولذلك لا يستقيم نشر الفن والآداب والعلوم إلا إذا اتحدت البلدان الإسلامية والعربية في

مجموعات مناسبة العدد ليصبح المنتج الذي ينتمي إلى بلد بسبعة ملايين نسمة ينتج لأربعين أو خمسين مليون نسمة .

وهذا يقال أيضا في ميادين المرح والسينما حتى يلقي المنتجون الذي يبذلون حياتهم ليسعد الآخرون القدر الطافي لضمان حياة كريمة.

وهذه أيضا الرسوم الزيتية وغيرها فمبدعوها يذوقون الأمرار لأن المستوى العام للشعب لايسمح بشرائها بالسعر الذي يمكن منتجوها من الحد الأدنى الذي يحتاجه للعيش الكريم.

فكيف ندعى إلى العولمة مع شعوب ومؤسسات غير متكافئة نخرج إنتاجنا فيغرووقون

السوق بسلع أفضل منها جودة وأرخص من إنتاجنا بكثير بسبب الكميات الهائلة التي ينتجونها زد

على هذا إغراء شعوبنا ببذور مزروعات تنتج أكثر مما ننتج ولكن هذه لا تنتج إلا مرة واحدة

وفي السنة الماولية يضطر الفلاح المسكين إلى شراء بذور أخرى من مخازن الغني المسيطر ،

فما الحل إذا فهو يكمن في نظرنا إلى أن نعجل بتوحيد بلداننا لتصبح سوقنا مفتوحة إلى عشرات

الملايين من البشر تدر على القائمين عليها الرزق الذي يحفظ لهم كرامتهم والحل الثاني هو أن

ندخل للعولمة بشرط قبولنا لما ينفعنا ورفضنا لما يضرنا إقتصادينا واجتماعيا على غرار ما قام

به الاتحاد الأوروبي من فرض إخراج العمل الثقافي من اتفاقية العولمة لأن الغير يريد أن يبعدها

عن ديننا وثقافتنا وتقاليدنا التي كافحنا واستشهد الكثيرون للحفاظ عليها وذلك لتصبح أكلة سهلة

الإبتلاع لا قدر الله بسبب الكميات الهائلة التي تنتج لمصلحة الغير الذي يفرضها علينا بالقوة

والله ولي التوفيق .

أ. د. صالح المهدي